

دلائل الإعجاز

فصل في الكلام على من زهد في رواية الشعر وحرفه وظمه وضم الاشتغال بعلمه وتبذره .
لا يخلو من كان هذا رأيته من أمور : .

أحدها : أن يكون رفضه له ودمه إليه إيساه من أجل ما يجدّه فيه من هزلٍ وسُخفٍ
وهجاءٍ وسبٍّ وكذبٍ وباطلٍ على الجملة .

والثاني : أن يذمه لأنه موزونٌ مُقفّىٌ ويرى هذا بمجرّد عيبٍ يقتضي الزّهُدَ فيه
والتنزّهَ عنه .

والثالث : أن يتعلّقَ بأحوالِ الشعراءِ وأنها غيرُ جميلةٍ في الأكثرِ ويقول : قد
دُمّوا في التّنزِيلِ . وأيُّ كان من هذه رأياً له فهو في ذلك على خطأ ظاهرٍ وغلطٍ
فاحشٍ وعلى خلافٍ ما يوجبّه القياسُ والنّظرُ وبالضدّ مما جاء به الأثرُ وصحّ به
الخبر .

أما من زعم أن ذمه له من أجل ما يجدّه فيه من هزلٍ وسُخفٍ وكذبٍ وباطلٍ
فينبغي أن يذمّ الكلام كلّّه وأن يفضّلَ الخرسُ على النّطقِ والعِيّ على البيانِ .

فمنثور كلام النّاس على كلّ حالٍ أكثرُ من منظومه . والذي زعم أنه ذمّ
الشّعراءَ من أجله وعاداهُ بسببه فيه أكثرُ . لأنّ الشعراءَ في كلّ عصرٍ وزمانٍ
معدودون والعامّة ومن لا